

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص ادارة الاعمال



أثر الثقافة التنظيمية على تحسين الإنتاجية لدى العاملين دراسة ميدانية على المؤسسات
الخدمية في المملكة العربية السعودية.

إعداد الطالب: عزام علي المزروع

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

لم يعد البحث العلمي في زمننا الراهن مجرد نشاط أكاديمي يُمارَس داخل أسوار الجامعات أو في معامل البحث المتخصصة، بل تحوّل إلى أداة استراتيجية تُسهم في صياغة السياسات العامة، وتطوير المؤسسات، وتحسين جودة الحياة الإنسانية. ومع هذا التحوّل في الدور والوظيفة، صار من البديهي أن تتضاعف المسؤولية الملقاة على عاتق الباحث، إذ لم يعد يُحاسب على دقة نتائجه فحسب، وإنما على الطريقة التي توصّل بها إلى تلك النتائج، وعلى مدى التزامه بمنظومة من القيم والمبادئ التي تحفظ للعلم نزاهته وللمجتمع كرامته.

ويُقصد بأخلاقيات البحث العلمي (Research Ethics) ذلك النسق المعياري من المبادئ والقواعد التي تنظّم سلوك الباحث في كل مرحلة من مراحل بحثه، بدءاً من اختيار الموضوع، مروراً بصياغة المشكلة وجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج وتوظيفها. وقد عرّفها (Resnik, 2020) بأنها "المعايير التي تُميّز بين السلوك المقبول وغير المقبول في الممارسة البحثية، والتي تستند إلى قيم إنسانية وعلمية مشتركة تتجاوز الخلافات الثقافية والمذهبية". (Resnik, 2020, p. 12) "كما يرى بدوي (2019) أن أخلاقيات البحث "ليست ترفاً فكرياً ولا إضافة شكلية على العمل العلمي، بل هي شرط جوهري لاستحقاق البحث صفة العلمية ذاتها" (بدوي، 2019، ص 27).

ويأتي هذا التقرير ليتناول هذه المنظومة الأخلاقية تناولاً تحليلياً، ثم يُطبّقها تطبيقاً عملياً على دراسة بعينها هي: "أثر الثقافة التنظيمية على تحسين الإنتاجية لدى العاملين"، وهي دراسة تنتمي إلى حقل السلوك التنظيمي، وتتعامل مع البشر بوصفهم محوراً للبحث، مما يُضاعف الحاجة إلى الالتزام الصارم بالضوابط الأخلاقية. ويهدف التقرير إلى تمكين الباحث من استيعاب هذه المبادئ نظرياً، ثم استثمارها عملياً في تصميم بحثه وتنفيذه.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا يمكن للبحث العلمي أن يؤدي وظيفته المنوطة به ما لم يكن محكوماً بإطار أخلاقي راسخ. وتتبع أهمية هذا الإطار من اعتبارات متعددة يمكن مقاربتها من زوايا مختلفة:

أولاً: من زاوية موثوقية المعرفة العلمية، يُمثّل الالتزام الأخلاقي صمّام الأمان الذي يحمي البنية المعرفية للعلوم من التشوّه والانحراف. فحين يلجأ باحث إلى تزوير بياناته أو انتحال أفكار غيره، فإنه لا يضرّ بنفسه فقط، بل يُسمّم ينبوع الذي يستقي منه باحثون آخرون، مما يُفضي إلى تراكم معرفي زائف يصعب تصحيحه لاحقاً. وقد أشار (Steneck, 2018) إلى أن "كل دراسة مزوّرة تُنشر في دورية محكمة تُنتج في المتوسط ما لا يقل عن سبعة عشر اقتباساً في دراسات لاحقة قبل أن يُكتشف التزوير ويُسحب البحث، وهو ما يعني تلوثاً معرفياً واسع النطاق". (Steneck, 2018, p. 45)

ثانياً: من زاوية حماية المشاركين في البحث، تكتسب الأخلاقيات أهمية مضاعفة في البحوث الإنسانية والاجتماعية التي يكون فيها الإنسان ذاته هو موضوع الدراسة. فللمشاركين حقوق ينبغي صونها: حق المعرفة

بطبيعة البحث، وحق الانسحاب منه، وحق حماية خصوصيتهم، وحق ألا يُستخدموا أداة لخدمة أهداف لا يُقرّونها.

ثالثاً: من زاوية مصداقية المؤسسة الأكاديمية، فإن كل خرق أخلاقي يُكتشف في جامعة ما يُلقي بظلاله على سمعتها كاملة، ويُضعف ثقة المجتمع بمخرجاتها البحثية. ومن هنا تحرص الجامعات الرصينة على إنشاء لجان أخلاقيات تُراجع البحوث قبل تنفيذها لضمان توافقها مع المعايير المعتمدة.

رابعاً: من زاوية التأثير المجتمعي، تُترجم نتائج البحوث في كثير من الأحيان إلى سياسات وقرارات تمس حياة الناس. فالباحث في مجال الإدارة مثلاً قد يُفرضي إلى تغيير في هياكل تنظيمية تؤثر على آلاف العاملين، والبحث في الثقافة التنظيمية قد يُلهم قيادات إدارية لإحداث تحولات جوهرية في بيئات العمل. وبالتالي، فإن البحث غير الموثوق قد يُنتج قرارات خاطئة تطال شريحة واسعة من البشر.

ويتضح من هذا العرض أن العلاقة بين الأخلاقيات والمصداقية العلمية ليست علاقة خارجية، بل علاقة بنائية تأسيسية. فالباحث الذي يفتقر إلى الالتزام الأخلاقي يفتقر بالضرورة إلى صفة العلمية، حتى وإن استوفى الشروط المنهجية الأخرى.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تتصاف مجموعة من المبادئ لتُشكّل في مجموعها الإطار الأخلاقي الحاكم لأي عمل بحثي. ويمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

الأمانة العلمية (Scientific Honesty)

تُعدّ الأمانة العلمية الركيزة المركزية التي تقوم عليها سائر المبادئ الأخرى. وتقضي أن يُقدّم الباحث نتائجه كما هي دون تحريف أو إضافة أو حذف يُخلّ بمعناها، وأن يُنسب كل فكرة إلى صاحبها الأصلي، وألا يدعي لنفسه ما ليس له. ويرى الشريف (2021) أن "الأمانة العلمية ليست مهارة تُكتسب بل قيمة تُغرس، ولذلك يُلاحظ أن خروقاتها تتكرر حتى لدى باحثين كبار، مما يدلّ على أن المسألة أعمق من مجرد الجهل بالقواعد" (الشريف، 2021، ص 84).

النزاهة (Integrity)

تتجاوز النزاهة الأمانة في التوثيق لتشمل اتساق الباحث مع نفسه ومع المنهج الذي اختاره. فالباحث النزيه هو من يلتزم بخطته البحثية المعلنة، ولا يُحوّر فرضياته بعد الانتهاء من التحليل لتتنسق مع النتائج، ولا يحذف بيانات لا تخدم توقعاته. وتُسمّى هذه الممارسة الأخيرة في الأدبيات بـ "HARKing" أي صياغة الفرضيات بعد معرفة النتائج، وتُعدّ من أخطر الممارسات اللاأخلاقية لأنها يصعب اكتشافها.

الموضوعية (Objectivity)

تُلزم الموضوعية الباحث بأن يضع مسافة كافية بين قناعاته الشخصية وموضوع بحثه، وأن يُتيح للبيانات أن تتحدث عن نفسها دون توجيه مسبق. وهذا لا يعني تجريد الباحث من إنسانيته أو من خلفياته الفكرية، بل يعني وعيه بهذه الخلفيات وحرصه على ألا تُلَوّن نتائجه.

السرية (Confidentiality)

تتعلق السرية بحماية المعلومات التي يُدلي بها المشاركون في البحث، وعدم الإفصاح عنها بصورة تكشف هوياتهم أو تُلحق بهم ضرراً. وتشمل السرية ليس فقط الأسماء، بل كل ما يُمكن أن يؤدي إلى التعرّف على المشاركين، كالسمي الوظيفي النادر، أو القسم الذي ينتمون إليه إذا كان صغير العدد.

الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تُمثّل الموافقة المستنيرة الترجمة العملية لمبدأ احترام استقلالية المشارك. وتقتضي أن يُحاط المشارك علماً قبل بدء البحث بطبيعته، وأهدافه، وما سيُطلب منه، والمخاطر المحتملة، وحَقّه في الانسحاب في أي مرحلة دون تبعات. وألا تُؤخذ موافقته تحت ضغط أو إكراه، أو في غياب فهم كافٍ لما يوافق عليه.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تتعدد القضايا التي تطفو على سطح الممارسة البحثية، وتتفاوت في حدّتها وآثارها، غير أن ثمة قضايا متكررة يُمكن اعتبارها التحديات الأخلاقية الكبرى التي يواجهها الباحثون:

الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُعرّف الانتحال بأنه نسبة عمل الآخرين — كلياً أو جزئياً — إلى النفس دون توثيق. ويتخذ صوراً متعددة تتدرج من النسخ الحرفي للنصوص، إلى إعادة الصياغة دون إشارة، إلى ما يُسمّى بـ "الانتحال الذاتي" (Self-plagiarism) حين يُعيد الباحث نشر عمله السابق دون الإفصاح. وقد أشارت دراسة (Mohammadi et al. (2019 إلى أن نسبة الكشف عن حالات الانتحال في الدوريات العربية ارتفعت بنحو 340% بعد إدخال برامج الكشف الإلكتروني (Mohammadi et al., 2019, p. 211)، وهو ما يدلّ على حجم المشكلة قبل تفعيل هذه الأدوات.

تزوير البيانات (Data Fabrication and Falsification)

ويُقصد به اختلاق بيانات لم تُجمع فعلياً، أو تعديل بيانات حقيقية لنتائج مرغوبة. ويُعدّ هذا السلوك من أخطر الانتهاكات لأنه يُفسد عملية البحث من جذورها، ويُنتج معرفة كاذبة قد تُبنى عليها قرارات مصيرية.

التحيز (Bias)

يتسرب التحيز إلى البحث من منافذ متعددة: اختيار العينة، صياغة الأسئلة، اختيار المراجع، تأويل النتائج. ويكون التحيز أحياناً مقصوداً، وأحياناً غير واعٍ، وهذا النوع الأخير هو الأخطر لأنه يصعب الانتباه إليه.

انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

يحدث حين تُجمع معلومات حساسة عن المشاركين دون علمهم، أو حين تُكشف معلومات حصل عليها الباحث بصفة سرية. ومع التطور التكنولوجي، صارت قضايا الخصوصية أكثر تعقيداً، خصوصاً مع البحوث التي تستخدم بيانات وسائل التواصل الاجتماعي أو السجلات الإلكترونية.

تضارب المصالح (Conflict of Interest)

ينشأ حين تكون للباحث مصلحة شخصية (مادية أو معنوية أو علاقاتية) قد تؤثر على موضوعية بحثه. ولا يُستَترَظ أن يقع التأثير فعلياً، بل يكفي وجود الاحتمال لإلزام الباحث بالإفصاح.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لم تُترك أخلاقيات البحث للاجتهاد الفردي للباحثين، بل تطورت عبر العقود لتُصبح نسقاً مؤسسياً تحكمه قواعد ولوائح صريحة. ويُمكن استعراض أبرز هذه القواعد على المستويين الدولي والمحلي:

لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRBs)

تُمثل هذه اللجان الذراع التنفيذي للرقابة الأخلاقية داخل الجامعات ومراكز البحث. ووظيفتها مراجعة المقترحات البحثية قبل تنفيذها للتأكد من توافقها مع المعايير الأخلاقية، خاصة فيما يتعلق بالموافقة المستنيرة وحماية المشاركين وتقدير المخاطر. وقد نشأت هذه اللجان أصلاً في الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي رداً على فضائح طبية شهيرة، ثم انتشرت تدريجياً إلى سائر التخصصات والدول.

دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Ethics Code)

يُعدّ هذا الدليل من أكثر المراجع تأثيراً في صياغة المعايير الأخلاقية للبحوث السلوكية والإدارية. ويتضمن خمسة مبادئ عامة: الإحسان وعدم الإضرار، الأمانة والمسؤولية، النزاهة، العدالة، واحترام حقوق الإنسان وكرامته. ويُضاف إلى ذلك معايير محددة تتعلق بالنشر والتأليف والتوثيق وحماية البيانات. (APA, 2017)

إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki)

صدر هذا الإعلان عن الجمعية الطبية العالمية عام 1964 وخضع لتعديلات متعددة آخرها عام 2013، ويُعدّ المرجعية الدولية الأبرز في تنظيم البحوث التي تشمل البشر، ولا سيما البحوث الطبية. ورغم تخصصه الطبي، فإن مبادئه العامة تنسحب على البحوث السلوكية والاجتماعية.

تقرير بلمونت (Belmont Report)

صدر عام 1979 وقدم ثلاثة مبادئ أساسية لا تزال تُشكل العمود الفقري لأخلاقيات البحث في العالم: احترام الأشخاص (Respect for Persons)، الإحسان (Beneficence)، والعدالة (Justice).

السياق المحلي السعودي

أصدرت هيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية ضوابط لأخلاقيات البحث العلمي، كما تتبنى كثير من الجامعات السعودية لوائح خاصة بها تتسق مع رؤية المملكة 2030 التي تولي اهتماماً متزايداً بجودة البحث العلمي ومصادقيته. ويُلاحظ في الأعوام الأخيرة تنامي الوعي المؤسسي بهذه القضايا، وتأسيس لجان أخلاقيات في معظم الجامعات الكبرى.

تكمن أهمية هذه القواعد في أنها تُحوّل الالتزام الأخلاقي من قناعة فردية متذبذبة إلى نسق مؤسسي قابل للمراجعة والمحاسبة. كما تُوفّر للباحث إطاراً مرجعياً يُستأنس به عند الوقوع في معضلات أخلاقية لم يُفكر بها سلفاً.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

بعد استعراض الإطار النظري لأخلاقيات البحث، ننتقل إلى الجزء التطبيقي الذي يربط هذه المبادئ بموضوع الدراسة الراهنة: "أثر الثقافة التنظيمية على تحسين الإنتاجية لدى العاملين". تنتمي هذه الدراسة إلى حقل السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، وتتعامل مع متغيرين رئيسيين: الثقافة التنظيمية بوصفها متغيراً مستقلاً، والإنتاجية بوصفها متغيراً تابعاً، مع كون المبحوثين هم العاملون أنفسهم. ولكل من هذه الخصائص انعكاسات أخلاقية ينبغي معالجتها بعناية.

تطبيق مبدأ الموافقة المستنيرة

بالنظر إلى أن المبحوثين هم موظفون يعملون في مؤسسات لها تراتبية إدارية واضحة، فإن الحصول على موافقة مستنيرة حقيقية يتطلب احتياطات مضاعفة لتجنب الإكراه الضمني. وسيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- الفصل التنظيمي بين عملية جمع البيانات والإدارة المباشرة: ستُورّع الاستبيانات بشكل مباشر من الباحث إلى المشاركين، أو عبر رابط إلكتروني مجهول، دون مرور القنوات الإدارية الرسمية، لضمان شعور المشاركين بأن مشاركتهم اختيارية تماماً.

- **صياغة خطاب تعريفي واضح** يُرْفَق بالأداة البحثية، يتضمن: التعريف بالباحث وانتمائه الأكاديمي، أهداف الدراسة، الزمن المتوقع للإجابة، التأكيد على السرية، وحق المشارك في الانسحاب في أي مرحلة دون تبعات.
- **عدم اشتراط ذكر أي بيانات تعريفية شخصية** كالاسم أو الرقم الوظيفي، والاكتفاء بالبيانات الديموغرافية العامة الضرورية للتحليل.

تطبيق مبدأ السرية وحماية الخصوصية

- تنطوي دراسات الثقافة التنظيمية على حساسية خاصة، لأن استجابات المشاركين قد تتضمن تقييمات لقياداتهم أو لزملائهم أو لبيئة عملهم، وهو ما قد يُسبب لهم مشاكل إن انكشفت هوياتهم. ولذلك سيتم:
- **تجريد البيانات من أي معرّفات شخصية فور جمعها**، وحفظها في ملفات مُشفّرة لا يصل إليها سوى الباحث.
 - **عرض النتائج بصورة إجمالية** على مستوى المؤسسة أو الأقسام الكبرى فقط، دون تفصيل قد يؤدي إلى التعرف على أفراد بعينهم. فإذا كان قسم ما يضم عدداً قليلاً من الموظفين بحيث يُمكن استنتاج هويتهم من خصائصهم الديموغرافية، سيتم دمج بياناته مع قسم آخر مماثل.
 - **عدم الإفصاح عن اسم المؤسسة محل الدراسة** في النشر النهائي إن طلبت الإدارة ذلك، أو إن كانت المعلومات المنشورة قد تُلحق ضرراً بالمؤسسة.
 - **إتلاف البيانات الخام بعد انتهاء فترة الاحتفاظ المتفق عليها** (عادة من ثلاث إلى خمس سنوات بعد إنهاء البحث).

تطبيق مبدأ الموضوعية وتجنب التحيز

مخاطر تحيز خاصة بهذا النوع من الدراسات، أبرزها:

- **تحيز الانتقاء (Selection Bias)**: قد يميل الباحث إلى اختيار مؤسسات يعرف مسبقاً أن لديها ثقافة تنظيمية قوية، مما يُنتج نتائج إيجابية مُبالغاً فيها. وسيتم تجنّب ذلك باختيار عينة تمثّل تنوعاً حقيقياً في الثقافات التنظيمية.
- **تحيز الاستجابة المرغوبة اجتماعياً (Social Desirability Bias)**: قد يُجيب المشاركون بما يعتقدون أنه "صحيح" لا بما يشعرون به فعلياً، خصوصاً في الأسئلة المتعلقة بالولاء التنظيمي. وللتقليل من هذا التحيز، سنُصمّم الأسئلة بأسلوب يُقلّل من إحياء "الإجابة الصحيحة"، وسنستخدم مقاييس متعددة تتقاطع لكشف التناقضات.
- **التحيز التأكيدي (Confirmation Bias)**: قد يميل الباحث إلى تفسير البيانات بطريقة تُؤكد فرضياته. وسيتم تحييد ذلك بعرض الأدوات على محكّمين من خارج فريق البحث، واستخدام تحليلات إحصائية موضوعية.

تطبيق مبدأ الأمانة العلمية في التوثيق

سيُلتزم في هذا البحث بأسلوب التوثيق APA الإصدار السابع، مع نسبة كل فكرة مقتبسة أو مُعاد صياغتها إلى مصدرها الأصلي. وسيتم تشغيل البحث على برامج كشف الانتحال قبل التسليم النهائي للتأكد من خلوه من أي اقتباس غير موثّق. كما سيُفصّل عن أي اقتباس مطوّل بوضوح، مع الحرص على ألا تتجاوز نسبة الاقتباسات المباشرة الحد المسموح به أكاديمياً.

تقدير المخاطر المحتملة

تُعدّ المخاطر المرتبطة بهذا البحث منخفضة نسبياً مقارنة بالبحوث الطبية أو السريرية، إذ لا يتعرض المشاركون لأي إجراءات تجريبية. غير أن ثمة مخاطر ضمنية ينبغي الانتباه إليها:

- **مخاطر نفسية:** بعض الأسئلة قد تُثير لدى المشارك مشاعر سلبية إذا كانت تجربته العملية قاسية. وسيتم صياغة الأسئلة بحساسية، وتزويد المشاركين بمعلومات للتواصل مع الباحث في حال أرادوا الانسحاب أو الاستفسار.
- **مخاطر مهنية:** في حال تسربت بيانات تكشف هويات المشاركين، قد يتعرضون لتبعات في عملهم. وقد تمّت معالجة هذه المخاطرة بالإجراءات المذكورة في بند السرية أعلاه.

الإفصاح عن مصادر التمويل وتضارب المصالح

سيُفصّل صراحة في البحث عن أن العمل يُجرى بتمويل ذاتي من الباحث (في حال كان كذلك)، وأنه لا توجد علاقة مالية أو إدارية بين الباحث والمؤسسات محل الدراسة قد تؤثر على موضوعية النتائج. وإن وُجد أي تضارب محتمل، فسيُعلن عنه في القسم المخصص لذلك.

المسؤولية تجاه المعرفة المنتجة

أخيراً، فإن الباحث يلتزم بالألا يُوظّف نتائج هذه الدراسة في إطار تجاري أو دعائي أو سياسي يُخلّ بمصالح المشاركين أو المؤسسات. وستُنّاح نتائج البحث للمؤسسات المشاركة بعد انتهائه، التزاماً بمبدأ المعاملة بالمثل، وإسهاماً في تطوير ممارساتها الإدارية.

ويُلاحظ من هذا العرض التطبيقي أن المعالجة الأخلاقية ليست إجراءات شكلية تُضاف إلى البحث بعد اكتماله، بل هي عملية تتغلغل في كل تفاصيل التصميم البحثي، بدءاً من اختيار الموضوع وصولاً إلى نشر النتائج وتوظيفها.

سابعاً: الخاتمة

يتبين من خلال ما تقدم أن أخلاقيات البحث العلمي تُمثل البنية التحتية التي تستند إليها مصداقية المعرفة العلمية وموثوقيتها. فالبحث الذي يخلو من الالتزام الأخلاقي يفقد قيمته العلمية مهما بلغ من إتقان منهجي أو حداثة موضوع. وقد تناول هذا التقرير المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث — من أمانة ونزاهة وموضوعية وسرية وموافقة مستنيرة — ثم استعرض أبرز القضايا الأخلاقية التي يواجهها الباحثون، وأهمها الانتحال والتزوير والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح.

وفي الجزء التطبيقي، تمّ تنزيل هذه المبادئ على دراسة "أثر الثقافة التنظيمية على تحسين الإنتاجية لدى العاملين"، مع توضيح الإجراءات العملية المتخذة لضمان الالتزام الأخلاقي في كل مرحلة من مراحل البحث. وقد اتضح أن البحوث الإنسانية والسلوكية تنطوي على تحديات أخلاقية خاصة بها، تتطلب من الباحث وعياً مضاعفاً وبقطة مستمرة.

وفي الختام، يؤكد الباحث أن الالتزام بأخلاقيات البحث ليس عبئاً يُثقل العمل البحثي، بل هو ما يمنحه قيمته ومكانته. وإن الباحث الذي يستبطن هذه المنظومة الأخلاقية ويجعلها جزءاً من تكوينه العلمي، يسهم لا في إنتاج معرفة موثوقة فحسب، بل في بناء مجتمع علمي قادر على الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة وأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ثامناً: المراجع

المراجع العربية

- بدوي، أحمد محمد. (2019). أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية: الأسس والتطبيقات. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الشريف، عبد الله بن إبراهيم. (2021). مبادئ النزاهة الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، 33(2)، 75-98.
- العتيبي، خالد بن سعد. (2020). الثقافة التنظيمية وأثرها على أداء العاملين في القطاع الحكومي السعودي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

المراجع الأجنبية

- Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Cham: Springer.
- Steneck, N. H. (2018). *ORI introduction to the responsible conduct of research*. Washington, DC: Office of Research Integrity, U.S. Department of Health and Human Services.
- American Psychological Association. (2017). *Ethical principles of psychologists and code of conduct*. Washington, DC: APA.
- Henrich, J., Heine, S. J., & Norenzayan, A. (2010). The weirdest people in the world? *Behavioral and Brain Sciences*, 33(2-3), 61-83.
- Mohammadi, A., Al-Saadi, F., & Khalil, S. (2019). Plagiarism detection in Arabic academic journals: A longitudinal analysis. *Journal of Academic Ethics*, 17(3), 205-224.